

Distr.: General
21 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

استعراض معايير السفر واستحقاقات الموظفين في الأجهزة والأجهزة
الفرعية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن استعراض معايير السفر واستحقاقات الموظفين، وأعضاء الأجهزة والأجهزة الفرعية بالأمم المتحدة، والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (A/61/801). والتقت اللجنة خلال نظرها في التقرير بممثلين للأمين العام وافوها بمعلومات إضافية وإيضاحات.

٢ - وقد قدم تقرير الأمين العام عملاً بالجزء الرابع في قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٠، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يبدأ، في إطار عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، استعراض معايير السفر واستحقاقات الموظفين، وأعضاء الأجهزة والأجهزة الفرعية بالأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف اعتماد سياسة موحدة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وأن يقدم نتائج ذلك الاستعراض إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الحادية والستين المستأنفة.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام يقدم نتائج دراسة استقصائية وزعتها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في أواخر عام ٢٠٠٦ على ٣٨ منظمة حكومية دولية من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وكما جاء في التقرير، شارك في الدراسة ما مجموعه ١٧ كيانا (١٦ كيانا من منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا). وركزت هذه الدراسة على درجات السفر في البعثات والسفر غير المتعلق



بالبعثات وسفر ممثلي الدول الأعضاء (انظر A/61/801، الفقرتان ١٤-١٥). ويستخلص من نتائج تلك الدراسة أنه من الواضح عدم حدوث تغييرات تذكر منذ صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٥ (انظر A/60/78) وأن السياسات المتعلقة بالسفر مازالت تختلف من هيئة إلى أخرى في المنظومة بدرجة كبيرة أحياناً، ولكن الاختلاف ينصب بالدرجة الأولى على مجال السفر في بعثات.

٤ - وترى اللجنة أن تقرير الأمين العام، بالصيغة التي قدم بها، غير مكتمل لأنه لا يلي طلب الجمعية العامة إلا بشكل جزئي فقط. فالتقرير يقدم مجموعة من البيانات لكنه لا يشير إلى أي إجراءات متخذة أو مقترح اتخاذها ولا يقدم أي مقترحات بشأن اعتماد سياسة مشتركة لتوحيد شروط السفر بصورة أفضل على صعيد منظومة الأمم المتحدة، تكمل تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (انظر A/60/78/Add.1) التي صيغت رداً على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأبلغت اللجنة بناء على استفسار منها بأن مسألة استحقاقات السفر لا تدرج في الوقت الحالي في جدول أعمال المجلس.

٥ - وتأسف اللجنة لأن مجلس الرؤساء التنفيذيين لم يستجب بالكامل لما كلف به في قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٠. وتكرر توصيتها بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير شامل، على أساس استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين ومقترحات محددة منه، بهدف توحيد معايير سفر الموظفين العاملين في النظام الموحد للأمم المتحدة. وينبغي أن يتضمن التقرير التدابير التي يمكن أن تنفذ تحت سلطة الأمين العام وتلك التي ستقتضي موافقة الجمعية العامة (انظر الوثيقة A/60/78/Add.1، الفقرة ٤)، وأن يراعي في تحديد تلك التدابير الدراسة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في هذا الشأن (انظر A/60/78/Add.1، الفقرة ٢) وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة (انظر A/60/78) ومختلف التوصيات التي وضعتها اللجنة الاستشارية والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الخصوص.